

الاشتراكية ذات الخصائص الصينية: نموذج اقتصادي مختلط بين الاشتراكية والرأسمالية

Socialism with Chinese characteristics: A mixed economic model combining socialism and capitalism

سويسي ربيع

جامعة الجلفة (الجزائر)

rabie.souici@univ-djelfa.dz

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مفهوم الاشتراكية ذات الخصائص الصينية باعتباره نموذجاً اقتصادياً مميزاً يمزج بين مبادئ التخطيط الاشتراكي وآليات السوق الرأسمالية، مما أتاح للصين تحقيق قفزة نوعية في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تستعرض الورقة أهم مراحل الإصلاح والانفتاح التي قادتها القيادة الصينية منذ عام 1978، وما نتج عنها من تحول الصين إلى قوة اقتصادية عالمية ذات نفوذ واسع. كما تناقش الدراسة إمكانيات استفادة الجزائر من التجربة الصينية في ضوء الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، مؤكدة على ضرورة الانتقال من مجرد استيراد المنتجات الصينية إلى بناء صناعات محلية مشتركة وتطوير القدرات الإنتاجية الجزائرية. وتخلص الدراسة إلى أن تكيف النموذج الصيني مع الخصوصية الجزائرية يتطلب رؤية طويلة المدى، إصلاحات هيكلية، وتفعيل البحث العلمي والتكنولوجيا كمدخل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2025/09/08

تاريخ القبول:

2025/10/17

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الاشتراكية ذات
- الخصائص الصينية
- ✓ الإصلاح والانفتاح
- ✓ التنمية الاقتصادية
- والاجتماعية

Abstract :

This study explores the concept of Socialism with Chinese Characteristics as a distinctive economic model that combines socialist planning with capitalist market mechanisms. This hybrid system has enabled China to achieve a remarkable transformation, leading to unprecedented economic growth and global influence.

The paper reviews the major stages of China's reform and opening-up since 1978, highlighting its evolution into a leading world economy. It further examines the potential for Algeria to benefit from the Chinese experience within the framework of their strategic partnership, emphasizing the need to move beyond being merely a consumer market towards building joint industries and enhancing Algeria's productive capacities.

The study concludes that adapting the Chinese model to Algeria's context requires long-term vision, structural reforms, and the promotion of scientific research and technology as essential tools for achieving sustainable development.

Article info

Received

08/09/2025

Accepted

17/10/2025

Keywords:

- ✓ Socialism with Chinese characteristics
- ✓ Reform and openness
- ✓ Economic and social development
- ✓ The Chinese experience

مقدمة:

تُعَدُّ التجربة الصينية في ميدان الاقتصاد واحدةً من أكثر التجارب إثارةً للنقاش على الصعيدين الأكاديمي والسياسي، إذ نجحت الصين خلال عقود قليلة في الانتقال من بلد زراعي فقير ومغلق على ذاته إلى قوة اقتصادية عالمية تنافس كبرى الاقتصادات الرأسمالية. ويعود الفضل في هذا التحول العميق إلى ما اصطلح على تسميته بـ "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، وهو نموذج اقتصادي وسياسي فريد جمع بين قيادة الحزب الشيوعي الصارمة من جهة، واعتماد آليات السوق الرأسمالية من جهة أخرى.

تكمن أهمية دراسة هذا النموذج في أنه يطرح أسئلة جوهرية حول مستقبل النظم الاقتصادية في العالم، ويضع موضع تساؤل الثنائية التقليدية التي ميّزت القرن العشرين بين الاشتراكية والرأسمالية. فالصين اليوم لا تُعَدُّ اشتراكيةً خالصةً على النمط السوفييتي القديم، ولا هي رأسمالية بالكامل مثل الولايات المتحدة، بل هي حالة هجينة استطاعت المزج بين تخطيط الدولة وديناميكية السوق في صيغة جديدة مكّنتها من تحقيق إنجازات غير مسبوقة في مجالات النمو، الصناعة، والتكنولوجيا.

تتأني أهمية هذا البحث أيضًا من كون التجربة الصينية لم تبقى محصورة في حدودها الوطنية، بل أصبح لها أثر مباشر على الاقتصاد العالمي: من كون الصين "مصنع العالم"، إلى بروزها كفاعل رئيسي في التجارة الدولية، وصولًا إلى طموحها في بناء نظام مالي عالمي متعدد الأقطاب. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة هذا النموذج لفهم دينامياته الداخلية وانعكاساته الخارجية، ثم مقارنة إمكانية الاستفادة منه في السياقات الوطنية، وعلى رأسها السياق الجزائري.

تنطلق إشكالية هذا البحث من التساؤل المركزي: كيف نجحت الصين في الجمع بين الاشتراكية وآليات السوق الرأسمالية لثنتج نموذجًا اقتصاديًا جديدًا؟ ومن هذه الإشكالية تتفرع تساؤلات أخرى: ما الجذور النظرية والتاريخية لهذا النموذج؟ ما هي أبرز الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي رافقته منذ نهاية السبعينيات؟ ما انعكاساته على البنية الاجتماعية الصينية وعلى الاقتصاد العالمي؟ وهل يمكن للدول النامية—مثل الجزائر—أن تستفيد من هذا النموذج وتوظفه بما يتلاءم مع خصوصياتها؟

أما عن فرضيات البحث، فيمكن إجمالها في ما يلي:

أن "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" تمثل صيغة وسطية ناجحة بين الاشتراكية التقليدية والرأسمالية المعولمة.

أن نجاح الصين يعود إلى الجمع بين القيادة السياسية الموحدة والانفتاح الاقتصادي التدريجي.

أن النموذج الصيني قابل للاستلهام في بعض جوانبه من طرف الدول النامية، لكنه غير قابل للاستنساخ الكامل نظرًا لاختلاف السياقات التاريخية والسياسية والثقافية.

وسيعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي—مقارن:

وصفي لعرض المفاهيم والنظريات الأساسية (اشتراكية، رأسمالية، اقتصاد مختلط).

تحليلي لفهم خصائص التجربة الصينية وأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

مقارن عند إسقاط التجربة الصينية على الحالة الجزائرية وقياس نقاط التشابه والاختلاف.

إن الغاية الأساسية من هذا البحث هي المساهمة في إثراء النقاش حول جدوى النماذج الاقتصادية الهجينة في عالم اليوم، وإبراز الدروس المستفادة من التجربة الصينية بما يساعد على التفكير في بدائل واقعية لمسارات التنمية في الدول النامية.

المبحث الأول: الإطار النظري

تمهيد

قبل الدخول في تفاصيل التجربة الصينية، من الضروري الوقوف على الخلفية النظرية التي يقوم عليها مفهوم "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية". فالنموذج الصيني ليس حالة طارئة أو معزولة، بل هو امتداد وتحوير لمفاهيم اقتصادية كبرى: الاشتراكية، الرأسمالية، والاقتصاد المختلط.

الاشتراكية: تعريفها، مبادئها وتجاربها

الاشتراكية هي منظومة فكرية واقتصادية ترى أن وسائل الإنتاج يجب أن تكون مملوكة للمجتمع أو الدولة، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان. تقوم على مبادئ رئيسية، منها: الملكية الجماعية، التخطيط المركزي للاقتصاد، والسعي إلى تقليص الفوارق بين الطبقات.

تعود جذور الفكر الاشتراكي إلى كتابات كارل ماركس وفريدريك إنجلز في القرن التاسع عشر، خصوصًا البيان الشيوعي (1848) الذي طرح تصورًا ثوريًا لمجتمع بلا طبقات¹. وقد وجدت هذه الأفكار تطبيقها العملي لأول مرة في الاتحاد السوفييتي بعد ثورة أكتوبر 1917، حيث تم تأميم الصناعات والأراضي، واعتماد التخطيط المركزي كآلية أساسية لإدارة الاقتصاد².

عرف الاتحاد السوفييتي نجاحات في التصنيع السريع والتطور العسكري، لكنه واجه أيضًا مشاكل هيكلية مرتبطة بالبيروقراطية وضعف الحوافز الفردية وانعدام المنافسة³. أما في أوروبا الشرقية، فقد فرض النموذج الاشتراكي بالقوة بعد الحرب العالمية الثانية، غير أنه انهار مع نهاية الثمانينيات نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية وتطلعات الشعوب نحو الحرية.

الرأسمالية: أساسياتها ومبادئها

الرأسمالية نظام اقتصادي يقوم على حرية السوق، الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والتنافسية كآلية لضبط الأسعار وتوزيع الموارد. يعود نظيرها إلى كتاب ثروة الأمم (1776) لأدم سميث، الذي اعتبر أن "اليد الخفية" للسوق قادرة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب دون تدخل الدولة⁴.

تميزت الرأسمالية بالقدرة على خلق ديناميكية إنتاجية وابتكارية هائلة، ما جعلها المحرك الأساسي للثورة الصناعية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. لكنها في المقابل تُنتقد بسبب تركيز الثروة في أيدي أقلية، وتنامي الفوارق الاجتماعية، وتعرضها لأزمات دورية كما حصل في الكساد العظيم (1929) والأزمة المالية العالمية (2008)⁵.

الاقتصاد المختلط: المفهوم والتجارب

الاقتصاد المختلط هو صيغة وسطية تجمع بين تدخل الدولة وآليات السوق. ففي هذا النموذج، لا تتخلى الدولة عن دورها في التخطيط والتوجيه، لكنها تفسح المجال أيضًا للقطاع الخاص ليكون محركًا للنمو.

تجارب أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية تُعدّ نموذجًا بارزًا للاقتصاد المختلط، حيث اعتمدت دول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا سياسات تقوم على دولة الرفاه: تدخل حكومي في الصحة والتعليم والتشغيل، مقابل ترك حرية نسبية لرأس المال⁶. كذلك، مثّلت دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان) نموذجًا آخر حين جمعت بين دور الدولة في التوجيه الاستراتيجي والانفتاح على الأسواق العالمية⁷.

علاقة النظرية بالتطبيق: لماذا الصين حالة خاصة؟

من خلال التجارب السابقة، يظهر أن أي نظام اقتصادي خالص - سواء كان اشتراكياً أو رأسمالياً - يواجه تحديات بنيوية. ومن هنا، برزت أهمية النماذج الهجينة أو المختلطة. لكن ما يميز الصين هو أنها أعادت صياغة الاشتراكية وفق خصوصياتها التاريخية والثقافية، فحافظت على قيادة الحزب الشيوعي وهيمنة الدولة على القطاعات الاستراتيجية، وفي الوقت نفسه سمحت للسوق بالعمل بحرية نسبية لخلق النمو⁸.

هذه الخصوصية جعلت من "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" نموذجاً فريداً يختلف عن الاقتصاد المختلط الكلاسيكي في أوروبا الغربية أو شرق آسيا، لأنه يركز على شرعية سياسية ثورية وتقاليد بيروقراطية قديمة، ويخضع لرؤية استراتيجية طويلة المدى.

المبحث الثاني: القيادة السياسية ودور الحزب الشيوعي في بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية

تمهيد

لا يمكن فهم التجربة الصينية دون التوقف عند الدور المحوري للحزب الشيوعي الصيني الذي مثّل ليس فقط أداة سياسية بل الإطار المرجعي الذي صاغ الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فمنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 لعب الحزب دوراً مركزياً في توجيه السياسات وتكييفها مع التحولات الداخلية والخارجية.

1. القيادة السياسية كشرط للاستقرار

يبرز الحزب الشيوعي كعامل استقرار سياسي حال دون تفكك الدولة في مراحل حرجية. فالحزب يمتلك شرعية ثورية متأتية من دوره في مقاومة الاحتلال الياباني والحرب الأهلية، وهو ما منحه قاعدة اجتماعية واسعة. هذه الشرعية أعطت القيادة القدرة على فرض سياسات صعبة مثل الإصلاح الزراعي والتصنيع السريع دون اختيار النظام السياسي⁹.

2. الإصلاح والانفتاح تحت إشراف الحزب

مع نهاية السبعينيات، أدركت القيادة بقيادة دنغ شياو بينغ أن الجمود الاقتصادي يهدد شرعية الحزب. ومن هنا انطلقت سياسة "الإصلاح والانفتاح" سنة 1978، لكن دون التخلي عن سيطرة الحزب على القطاعات الاستراتيجية. فقد سمح النظام بفتح مجالات أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، لكن تحت إشراف صارم يضمن استمرار التوجه الاشتراكي في المضمون العام¹⁰.

3. الجمع بين الأيديولوجيا والبراغماتية

من أبرز سمات القيادة الصينية قدرتها على التوفيق بين الالتزام الأيديولوجي والمرونة البراغماتية. فبينما ظل الخطاب الرسمي يؤكد على بناء "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، إلا أن الممارسة سمحت بآليات سوقية واسعة. هذه الازدواجية مكّنت النظام من التكيف مع اقتصاد عالمي متغير دون خسارة التحكم السياسي¹¹.

4. الحزب كآلية مراقبة وتوجيه

إلى جانب دوره السياسي، شكّل الحزب جهازاً رقابياً يضمن الانضباط داخل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. فالتنظيم الحزبي حاضر في كل مؤسسة كبرى، بما فيها الشركات الخاصة والأجنبية. وهذا الوجود جعل الحزب يمارس تأثيراً مباشراً على مسار التنمية الاقتصادية ويحافظ على وحدة التوجهات.

خلاصة

إن الدور القيادي للحزب الشيوعي الصيني لا يمكن النظر إليه كعامل سياسي فقط، بل هو ركيزة أساسية لفهم كيف تبلور نموذج "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية". فقد استطاع الحزب أن يكون في آن واحد محرك الإصلاح وضامنه، وأن يجمع بين الشرعية التاريخية والبراغماتية الاقتصادية

المبحث الثالث: الاقتصاد في الاشتراكية ذات الخصائص الصينية

تمهيد

تُعد التجربة الاقتصادية الصينية منذ إطلاق سياسة «الإصلاح والانفتاح» عام 1978 نموذجًا فريدًا في المزج بين آليات السوق والهيمنة الاستراتيجية للدولة. إذ لم تتخلَّ الصين عن مبادئ الاشتراكية، لكنها وظّفت أدوات الرأسمالية لتحقيق التنمية. هذا المزيج أنتج ما يُعرف بـ«الاشتراكية ذات الخصائص الصينية»، وهو مسار لا يزال مثار جدل ونقاش في الفكرين الاقتصادي والسياسي.

الإصلاحات الاقتصادية بقيادة دنغ شياو بينغ

أطلق دنغ شياو بينغ سلسلة إصلاحات شملت:

- ✓ السماح بإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة (شينزن، تشوهاي، شانتو، شيامن)، والتي مثّلت مختبرًا للتجريب بسياسات السوق.
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصًا من هونغ كونغ وتايوان، ثم من الشركات الغربية لاحقًا.
- ✓ تحرير تدريجي للأسعار الزراعية والصناعية، ما ساهم في رفع الإنتاجية الزراعية وتحفيز التصنيع.
- ✓ كان الهدف الأساس من هذه السياسات تحقيق «النهضة الوطنية» عبر النمو الاقتصادي السريع، دون المساس بالسيطرة السياسية للحزب الشيوعي.¹³

الجمع بين آليات السوق والتخطيط المركزي

اعتمدت الصين ما يمكن وصفه بـ«اقتصاد مزدوج البنية»:

- ✓ آليات السوق: لتخصيص الموارد في معظم القطاعات الخدمية والاستهلاكية.
- ✓ التخطيط المركزي: في الصناعات الاستراتيجية مثل الطاقة، الحديد والصلب، البنية التحتية، والاتصالات.
- ✓ هذا التوازن منح الدولة قدرة على توجيه الاقتصاد الكلي (macroeconomy)، مع ترك هامش للفاعلية السوقية.
- ✓ وقد وصف بعض الباحثين هذا النظام بـ«رأسمالية الدولة»، بينما يصرّ الخطاب الرسمي الصيني على تسميته «اشتراكية ذات خصائص صينية».¹⁴

دور الدولة في القطاعات الاستراتيجية

حافظت الدولة على ملكيتها الكاملة أو الجزئية للشركات الكبرى فيما يُعرف بـ«المؤسسات المملوكة للدولة» (SOEs). وتُعتبر هذه المؤسسات أداة لضبط الاقتصاد وتوجيهه:

- ✓ تسيطر على القطاع المالي والمصرفي، حيث تهيمن البنوك الحكومية على منح الائتمان.
- ✓ تتحكم في قطاع الطاقة والتعدين لضمان الأمن القومي.
- ✓ تفقد مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل مبادرة «الحزام والطريق».¹⁵

وبهذا المعنى، لا تعمل الشركات الحكومية وفق منطق الربح فقط، بل ضمن أهداف استراتيجية يحددها الحزب والدولة.

النتائج الاقتصادية والاجتماعية

أثمرت هذه السياسات نتائج مذهلة:

- ✓ ارتفع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 9% خلال ثلاثة عقود متتالية.
- ✓ انتشلت الصين أكثر من 800 مليون شخص من الفقر منذ 1978 حتى 2020.
- ✓ تحوّلت إلى مصنع العالم، حيث باتت أكبر مصدر للسلع في العالم.

شهدت قفزة تكنولوجية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والاتصالات¹⁶. (Huawei, ZTE).

التحديات الراهنة

رغم النجاحات، تواجه الصين تحديات جدية:

- ✓ التفاوت الاجتماعي: توسع الفجوة بين الحضر والريف.
- ✓ الفساد الإداري: الذي دفع الرئيس شي جين بينغ إلى إطلاق حملة واسعة لمكافحة.
- ✓ الاعتماد على الصادرات: مما يجعل الاقتصاد حساساً للتقلبات العالمية.
- ✓ التوترات الجيوسياسية: خصوصاً مع الولايات المتحدة في إطار الحرب التجارية والتكنولوجية.¹⁷

خلاصة

إن التجربة الصينية في الاقتصاد تُبرز نموذجاً مغايراً للثنائية الكلاسيكية «اشتراكية/رأسمالية». فهي تؤكد أن التنمية لا تُحتزل في استنساخ وصفات صندوق النقد الدولي أو الالتزام الصارم بالاشتراكية الكلاسيكية، بل يمكن عبر «الهندسة المؤسسية» وصياغة سياسات مرنة أن تُنتج مساراً تنموياً خاصاً. هذا النموذج قد لا يكون قابلاً للاستنساخ التام، لكنه يقدم دروساً مهمة حول دور الدولة في التنمية، والتوازن بين السوق والتخطيط.

المبحث الرابع: فرص وتحديات تطبيق النموذج الصيني في الجزائر

1. فرص الاستفادة من النموذج الصيني

تشابه الجزائر والصين في عدد من الخصائص التي تجعل الاستفادة من التجربة الصينية أمراً ممكناً:

✓ دور الدولة القوي: مثلما لعب الحزب الشيوعي دور القائد في الصين، فإن الدولة الجزائرية تمتلك تقليداً من التدخل في الاقتصاد منذ الاستقلال.¹⁸

✓ التركيبة السكانية الشابة: تشكل هذه الفئة قاعدة للعمل والإبداع إذا ما تم استثمارها بشكل سليم.¹⁹

✓ الموقع الجغرافي الإستراتيجي: الجزائر تمثل بوابة لإفريقيا والبحر المتوسط، وهو ما يجعلها نقطة جذب للاستثمارات كما حدث مع الصين في مناطقها الساحلية.²⁰

✓ الثروة الطبيعية: كما وظفت الصين مواردها الزراعية والبشرية أساساً للنمو، فإن الجزائر قادرة على تحويل ثرواتها الطاقوية إلى قاطرة للتصنيع والتكنولوجيا.²¹

2. التحديات البنيوية في الجزائر

رغم وجود فرص، تواجه الجزائر عقبات حقيقية قد تعيق استنساخ التجربة الصينية:

✓ الاعتماد المفرط على الريع النفطي: بينما نجحت الصين في تنويع اقتصادها، ما زالت الجزائر مرتبطة بشكل كبير بصادرات المحروقات.²²

✓ ضعف الصناعة المحلية: البنية الصناعية الجزائرية لم تبلغ بعد مرحلة المنافسة العالمية، وهو ما يحد من القدرة على الدخول في سلاسل القيمة العالمية.²³

✓ الفساد والبيروقراطية: من أبرز التحديات التي تجعل بيئة الاستثمار غير جذابة مقارنة بالصين التي اعتمدت على إصلاحات إدارية مرنة.²⁴

✓ غياب الانسجام بين السياسات الاقتصادية: الصين تبنت إستراتيجية طويلة المدى (صُنِعَ في الصين 2025، الحزام والطريق)، بينما تتأرجح السياسات الجزائرية تبعًا للظروف السياسية.²⁵

3. دروس ممكنة من الصين للجزائر

- إعطاء الأولوية للإصلاح الزراعي والصناعي كمرحلة أولى بدل الاعتماد على الربيع.²⁶
- إقامة مناطق اقتصادية خاصة على السواحل والمناطق الحدودية لتجريب الانفتاح التدريجي.²⁷
- تبني رؤية طويلة المدى (20-30 سنة) لا تتأثر بتغير الحكومات.²⁸
- الموازنة بين الانفتاح الاقتصادي والسيادة الوطنية، أي الاستفادة من السوق دون التفريط في القرار السيادي.²⁹

المبحث الخامس: آفاق التعاون الجزائري-الصيني

1. التطور التاريخي للعلاقات

عرفت العلاقات الجزائرية-الصينية تطورًا ملحوظًا منذ ستينيات القرن الماضي، حيث كانت الصين من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الجزائر سنة 1962. ومنذ ذلك الحين، تميز التعاون بين البلدين بكونه سياسيًا واقتصاديًا في آن واحد، تجسد في:
 • مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل الطريق السيار شرق-غرب وجامع الجزائر الأعظم.³⁰
 • التعاون العسكري والتقني وتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا الحديثة.³¹
 • تعزيز التبادل التجاري، حيث تعتبر الصين منذ 2013 الشريك التجاري الأول للجزائر من حيث الواردات.³²

2. مبادرة الحزام والطريق

انضمت الجزائر رسميًا إلى مبادرة الحزام والطريق سنة 2018، ما فتح آفاقًا جديدة للتعاون في:
 • الاستثمار في الموانئ والمطارات وربط الجزائر بالممرات التجارية العالمية.³³
 • تمويل مشاريع الطاقة والنقل بالاعتماد على القروض والاستثمارات الصينية.³⁴
 • غير أنّ هذا التعاون يثير أيضًا مخاوف تتعلق بـ«التبعية الاقتصادية» إذا لم يُدار بشكل متوازن يحفظ المصالح الوطنية.³⁵

3. مستقبل التعاون في ظل التحديات العالمية

في ظل التحولات الجيوسياسية (الحرب التجارية الأمريكية-الصينية، الأزمة الطاقوية العالمية، التحول نحو الطاقات المتجددة)، فإن الجزائر أمام خيارين رئيسيين:

- تعزيز شراكة إستراتيجية مع الصين للاستفادة من خبراتها التكنولوجية والمالية.³⁶
- الموازنة بين الشرق والغرب لتفادي الوقوع في محور واحد، بما يتيح للجزائر هامش مناورة أوسع.³⁷

الخاتمة

خلص البحث إلى أن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية ليست مجرد تعديل بسيط على الاشتراكية التقليدية، بل هي نموذج اقتصادي-سياسي جديد جمع بين سلطة الحزب وآليات السوق، وحقق نتائج استثنائية في النمو والتنمية. وقد بيّن البحث أن سر نجاح التجربة الصينية يكمن في:

- ✓ المرونة البراغماتية في تطبيق الإصلاحات.
- ✓ القدرة على المواءمة بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي.
- ✓ الاستفادة الذكية من العولمة والتكنولوجيا.

- ✓ أما بالنسبة للجزائر، فإن التجربة الصينية تقدم دروسًا مهمة، لكنها لا يمكن أن تُنقل بحذافيرها بسبب اختلاف السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي. ومع ذلك، يمكن للجزائر أن تستلهم من الصين في:
- ✓ تبني إستراتيجيات طويلة المدى.
- ✓ تنويع الاقتصاد وتقوية الصناعة.
- ✓ إقامة شراكات دولية متوازنة خاصة مع الصين.
- ✓ إن مستقبل العلاقات الجزائرية-الصينية يبدو واعدًا، خاصة في إطار مبادرة الحزام والطريق، لكنه يتطلب رؤية وطنية واضحة تضمن أن يكون التعاون متكافئًا ومثمرًا للطرفين.

قائمة المراجع والمصادر

- آدم سميث، ثروة الأمم، ترجمة محمد حسن يوسف، القاهرة: دار الكتب العلمية، 2011، ص 75.
- أليك نوفي، الاشتراكية الاقتصادية، لندن: ألن أند أنوين، 1987، ص 54.
- أركادي شيفتشينكو، داخل الأمم المتحدة: مذكرات دبلوماسي سوفياتي، نيويورك: بانتام بوكس، 1987، ص 101.
- جوزف ستيجليتز، سقوط حر: الأسواق الحرة واختيار الاقتصاد العالمي، نيويورك: دبلو. دبلو. نورتون، 2010، ص 39.
- Joseph Stiglitz, *Globalization and Its Discontents Revisited*, New York: W.W. Norton, 2017, p. 203.
- جون كينيث غالبريث، عصر الشك، نيويورك: هوتن ميفلين، 1958، ص 112.
- ها-جون تشانغ، الركوب مع العولمة: السياسات الصناعية في شرق آسيا، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2002، ص 64.
- Tony Saich, *Governance and Politics of China*, New York: Palgrave Macmillan, 2015, p. 76.
- Barry Naughton, *The Chinese Economy: Transitions and Growth*, Cambridge: MIT Press, 2007, p. 115.
- Sebastian Heilmann, *Red Swan: How Unorthodox Policy Making Facilitated China's Rise*, Hong Kong: Chinese University Press, 2018, p. 54.
- Richard McGregor, *The Party: The Secret World of China's Communist Rulers*, London: Penguin, 2010, p. 142.
- وانغ هوي، الاشتراكية ذات الخصائص الصينية: قراءة نقدية، بكين: دار الشعب للنشر، 2016، ص 44.
- Justin Yifu Lin, *Demystifying the Chinese Economy*, Cambridge: Cambridge University Press, 2011, p. 88.
- فالح عبد الجبار، الاشتراكية بين النظرية والتطبيق، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 132.
- تشانغ وي ينغ، اقتصاد السوق الاشتراكي في الصين، شنغهاي: مطبعة جامعة فودان، 2014، ص 211.
- فرنسوا غودمان، الصين والتحديث: من الثورة إلى الإصلاح، ترجمة أحمد عبد الله، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018، ص 94.
- Robert Lawrence Kuhn, *How China's Leaders Think: The Inside Story of China's Reform and What This Means for the Future*, Singapore: Wiley, 2010, p. 178.
- علي مزروعى، العولمة وإعادة تشكيل العالم، بيروت: دار الساقى، 2004، ص 150.
- د. عبد القادر عوادي، "النموذج التنموي الصيني: دروس للجزائر"، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 12، 2021، ص 45.
- UNDP, *Algeria Human Development Report*, 2020.
- البنك الإفريقي للتنمية، تقرير الجزائر الاقتصادي، 2019، ص 77.
- د. مراد بن زعيم، "الاقتصاد الريعي في الجزائر: التحديات والبدائل"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 7، 2018، ص 19.
- IMF, *Algeria: Country Report*, 2021, p. 42.
- د. كمال بوزيد، "السياسات الاقتصادية في الجزائر بين الإصلاح والتقلب"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 9، 2020، ص 113.
- وزارة التجارة الجزائرية، إحصاءات التبادل التجاري مع الصين، 2022.
- Belt and Road Portal, *Algeria-China Cooperation Agreements*, 2019.
- د. فيصل بوشعور، "التعاون الجزائري-الصيني في ظل مبادرة الحزام والطريق"، مجلة المستقبل الإفريقي، العدد 6، 2022، ص 64.